

**مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء ومصادقية النتائج
(دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)**

0 0

كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة القادسية

مع التطور المتزايد أصبحت مخاطر التدقيق أمراً يهدد نتائج عمل مدقق الحسابات لذا أستوجب الأمر دراسة هذه المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال تحديدها وتقدير مستوياتها واحتمالات حدوثها واخذها بالحسبان عند التخطيط والتنفيذ لاجراءات التدقيق بهدف تقليل أثرها، لذا ينبغي التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات المخاطر والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها واخذ المستويات المقدره لها في الاعتبار واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في القوائم المالية ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، ذلك لان رأي المدقق يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير في جهات عديدة، فعلى ضوئه تتخذ مواقف وتتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية.

ف على تلك المخاطر وتقديرها يعد امرا مهما لتعزز فاعلية الأداء والوصول الى نتائج منطقية وبمستوى من الجودة لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بوجود مخاطر للتدقيق تؤثر على جودة نتائج الأعمال وعدم الأهتمام بتقدير تلك وتأسيساً على ذلك فإن هذا البحث يهدف الى دراسة وتحديد مخاطر التدقيق بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة وبما ينسجم مع معايير جودة الاداء من خلال الاستعانة بالعديد من الاجراءات والوسائل للوصول الى جودة اداء مهني.

تعتبر مهنة تدقيق الحسابات مهنة اجتماعية تهدف الى تقديم الخدمة للاخرين وتستند على الثقة المتبادلة بين مدقق الحسابات والجهات ذات العلاقة من معدي ومستخدمي القوائم المالية وقد تزايد اعتماد تلك الجهات على القوائم المالية المدققة كمصدر للمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ومع التطور المتزايد ت مخاطر التدقيق أمراً يهدد نتائج عمل مدقق الحسابات لذا أستوجب الأمر دراسة هذه المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال تحديدها وتقدير مستوياتها واحتمالات حدوثها واخذها بالحسبان عند التخطيط والتنفيذ لاجراءات التدقيق بهدف تقليل أثرها بما ينسجم مع معايير جودة الا ، لذلك أصبحت المخاطر في التدقيق " واقعا يهدد المدقق، لذا ينبغي عليه التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات المخاطر والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها واخذ المستويات المقدره لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيق ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في القوائم المالية ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول0 ولغرض تحقيق هدف البحث تم تقسيمه على خمسة مباحث لتغطية جانبيه النظري والعملي. أنفرد المبحث الأول لعرض منهجية البحث وناقش المبحث الثاني مفهوم المخاطر في التدقيق ومكوناتها وتناول المبحث الثالث أثر تقدير المخاطر في التدقيق على جودة نتائج الأعمال، أما المبحث الرابع فقد خصص للجانب العملي من الدراسة متضمنا قياس وتقدير المخاطر (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية) واختتم البحث بالمبحث الخامس الذي صيات التي تم التوصل إليها البحث.

منهجية البحث

1 أهمية البحث

أن التطورات الحديثة فرضت على أجهزة الرقابة دورا كبيرا لضمان تحقيق اهدافها ويتطلب هذا الدور زيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف يات الرقابية الفعالة ومن هذا المنطلق تكمن أهمية إعداد هذا البحث بحيث

يكون دراسة عملية واقعية تلمس من خلالها أرض الواقع للمخاطر الحقيقية التي يواجهها المدقق خلال عملية التدقيق.

2

نظراً للمتاعب الكثيرة التي مرت بها الكثير من الوحدات الاقتصادية نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية في تلك الوحدات وزيادة حدة المخاطر وان التعرف على تلك المخاطر وتقديرها يعد امراً مهماً لعمل المدقق عند تنفيذه لعملية التدقيق لتعزيز فاعلية الأداء والوصول الى نتائج منطقية وبمستوى من الجودة تلبي احتياجات مستخدمي قوائم المالية ا يمكن تلخيص مشكلة البحث بوجود مخاطر للتدقيق تؤثر على دم الأهتمام بتقدير تلك المخاطر.

3 هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحديد مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها وبالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة تحدد كيفية التعامل مع مخاطر التدقيق وذلك من خلال الاستعانة بالعديد من الوسائل والإجراءات سواء كانت تلك الوسائل يوفرها نظام الرقابة الداخلية أو الإجراءات التي يتخذها المدقق من خلال قيامه بعملية تقويم شاملة للمخاطر التي تحيط بالعملية التدقيقية والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه

4 فرضية البحث

أن دراسة وتقدير أنواع المخاطر في التدقيق وتحليل العوامل المؤثرة فيها تساهم في تعزيز كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

5

لتحقيق أهداف البحث فقد تم اتباع أسلوبين يتمثل أولهما في أسلوب الدراسة النظرية والذي وجه لعرض الجانب النظري للبحث من خلال مسح الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، ويتمثل ثانيهما في أسلوب الدراسة الميدانية الذي تم تنفيذه في (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية) (2010) لكي يتم التمكن من فهم مخاطر التلاعب والتزوير المادي الذي قد يحدث في أرصدة الحسابات.

مفهوم المخاطر في التدقيق ومكوناتها

مفهوم مخاطر التدقيق Audit Risk Identification :
تعني كلمة المخاطر بشكل عام أنها عدم تأكيد حدث يمكن أن يكون له تأثير على تحقيق الأهداف، وتقاس المخاطرة من البداية مرتبطاً باستخدام العينات الإحصائية، وكان يعبر عن مفهوم الخطر بتعابير مستقاة منها، وبشكل ينسجم مع المنهج الاستقرائي البحث، ومن هذه التعابير، مستوى الثقة، وقابلية التصديق والاحتمالية، (Colbert,1978:49). ان بيان مفاهيم التدقيق الأساسية الصادر عام 1972 قد استخدم عبارة درجة المصادقية في القوائم المالية ومستوى الثقة في تقرير المدقق، مما أعطى الخطر مفهوماً أعم من مجرد خطر استخدام العينات الذي يتقيد في الجداول الإحصائية ضمن المنهج الاستقرائي. وقد أوضح دليل التدقيق العراقي المرقم (4) الفقرة (5) منه المخاطر في التدقيق "بقيام مراقب الحسابات بإعطاء رأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة". (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 4) وعرفت لها لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في المعيار الدولي رقم 400 (ISA, No.400) Risk Assessment and Internal Control والذي جاء فيه بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري"، (IFAC, 1999:127).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بان هناك بعض المفاهيم تركز على جانب المخاطر في التدقيق المتأنية من إبداء المدقق رأياً "مهنيًا" يقضي بأن القوائم المالية تعرض بصورة صادقة وعادلة المركز المالي ونتيجة العمليات للوحدة الاقتصادية التي خضعت للتدقيق بينما في الحقيقة تلك القوائم تتضمن خطأ مادي، بينما هناك مفاهيم أخرى ترى إن المخاطر تتمثل بقيام المدقق بإصدار رأي مفاده عدم صدق وعادلة القوائم المالية المدققة في حين أنها ليست كذلك.
ثانياً: أنواع المخاطر في التدقيق:

يوجد أجماع واسع بين الهيئات المهنية والجهات ذات العلاقة حول مكونات أو أنواع مخاطر التدقيق فقد نص عليها العديد من المعايير الدولية والمحلية حيث أكد مجلس معايير التدقيق الدولية (IAASB) (3) وغيرها.

معايير وقواعد تجمع على أن المخاطر في التدقيق تحتوي على ثلاثة أنواع رئيسة هي

Inherent Risk (IR)

يطلق البعض عليها المخاطر الملازمة ويسمونها البعض الآخر الضمنية المتأصلة وأيا كانت التسمية، فالعديد من المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبين وأدبيات التدقيق قد أصدرت العديد من التعريفات لهذا النوع من المخاطر وإن كانت تلك التعريفات ذات صيغ متعددة لكنها لا تختلف في جوهرها. فقد عرفت هذه المخاطر في دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنها تمثل "مدى قابلية أرصدة الحسابات رضى إلى خطأ مادي يتسبب في المغالاة بقيمة أرصدة تلك الحسابات، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وطبيعة أرصدة (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 54). وعرفها IFAC المعيار الدولي 400 (ISA, No.400) بأنها "قابلية رصيد حساب ما أو مجموعة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة" (IFAC, 1999:127).

من خلال ما سبق توضيحه للمخاطر الموروثة يمكن أستنتاج الأتي:

- 1 يعبر هذا النوع من المخاطر عن إمكانية قابلية رصيد حساب أو معاملة ما أو مجموعة من أرصدة الحسابات أو المعاملات للتلاعب والتزوير والذي يعد وفقا لمفهوم الأهمية النسبية ماديا بدرجة تؤثر في الحكم الشخصي للشخص المعتاد الذي يستخدم القوائم المالية.
- 2 تشير المخاطر الموروثة إلى إمكانية تعرض القوائم المالية للتلاعب والتزوير المادي بغض النظر عن وجود أو مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك على اعتبار انه قد تتوفر العديد من العوامل التي تجعل تلك القوائم عرضة للتلاعب والتزوير وتوفر بيئة لأن تتأصل أو تلازم الأخطاء والغش في القوائم المالية.
- 3 هذا النوع من المخاطر لا يسببه أو يتحكم به مدققو الحسابات، إنما فقط عليهم تقدير درجة هذه المخاطر ومحاولة تخفيض تأثيرها.

Control Risk (CR)

عرفها دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنها "مخاطر حدوث أخطاء جوهريّة في الحسابات دون أن تتوفر إمكانية منعها أو كشفها في الوقت المناسب من خلال النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلي". (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 5).

وكذلك عرفها IFAC في المعيار 400 (SAS, No.400) بأنها "مخاطر الأخطاء التي يمكن أن تحدث في رصيد حساب ما أو مجموعة من المعاملات والتي تكون مادية أما بشكل منفرد أو عندما تجمع مع أخطاء في أرصدة أو معاملات أخرى، والتي لم تمنع أو تكتشف في الوقت المناسب عن طريق النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية".

- وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن أن :
- 1 تتجم مخاطر الرقابة من احتمال تخطي الأخطاء المادية لعناصر الرقابة الداخلية لتجد طريقها إلى القوائم المالية.
 - 2 تتوقف مخاطر الرقابة على مدى فاعلية عناصر الرقابة الداخلية، ولهذا فإن الرقابة الداخلية ذات الفاعلية ينتج عنها مخاطر أقل، والعكس صحيح.
 - 3 يمكن النظر إلى مخاطر الرقابة على أنها مقياس يستخدمه المدقق لتقدير احتمالية إخفاق الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء المادية في البيانات المالية.
 - 4 لا يخضع هذا النوع من المخاطر لسيطرة وتحكم المدقق، لأنه ليس المسبب لهذه شأنها في ذلك شأن المخاطر الموروثة، وإنما تكون مسؤوليته تقدير درجة تلك المخاطر، من خلال دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، وتحديد احتمال فشلها في منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات.

Detection Risk

عرفها دليل التدقيق العراقي الد (4) بأنها "مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في الحسابات والبيانات المالية بالرغم من إجراءات الفحص والتدقيق التي قام بها مراقب الحسابات". (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 5). وعرفت أيضا في الفقرة 6 من المعيار الدولي للتدقيق المرقم 400 (ISA, No.400) بأنها " فشل إجراءات التدقيق الأساسية التي يقوم بها المدقق في اكتشاف التلاعب والتزوير الموجود في رصيد ما أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون مادية منفردة أو عندما يتم تجميعها مع تلاعب وتزوير في ". (IFAC, 1999:127).

من خلال ما سبق يمكن استنتاج إذ من الممكن أن تعزى أسباب هذه المخاطر إلى:

- 1 الفشل في اكتشاف الخطأ أو الغش بسبب استخدام أسلوب معاينة غير مناسب أو حجم عينة غير كاف.
- 2 تدقيقية غير مناسبة في وقت معين.

- 3 التوصل إلى الاستنتاج الصحيح من خلال الإثباتات التدقيقية والفحص التحليلي.
- 4 ير النتائج التي تم التوصل إليها.
- 5 عدم كفاءة المدقق أو تأهيله التأهيل الكافي.

تختلف تقديرات الجهة محل الرقابة للمخاطر عن اعتبارات المدقق لمخاطر الرقابة في عملية مراجعة لقوائم مالية. من تقدير الجهة للمخاطر هو تحديد، وتحليل، وإدارة المخاطر التي تؤثر على أهداف الجهة محل الرقابة. في حين أنه في عملية مراجعة القوائم المالية يقوم المدقق بتقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية لتقويم احتمالات وجود بيانات غير صحيحة في القوائم المالية. ويمكن استخلاص

(http://www.gccao.org) :

- *
- عدم تفهم طبيعة عمل الجهة محل التدقيق والبيئة التي يعمل بها المدقق من خلال التعرف على أنشطتها.
- عدم التعرف على مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للجهة محل الرقابة.
- عدم قدرة المدقق على تحليل تقارير أداء الجهة محل التدقيق كالتغير في الإدارة للجهة محل التدقيق وتقاريرها المالية.
- عدم قدرة المدقق لتحديد مخاطر التدقيق المحيطة بالبيانات والمعلومات محل التدقيق سواء مخاطر ملازمة أو مخاطر رقابية أو مخاطر اكتشاف ونقص الخبرة
- عدم قدرة المدقق على الاتصال المستمر سواء بينه وبين بيانات الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية.
- * مؤشرات تواجد مخاطر الرقابة في الجهة محل الرقابة: (مخاطر خارجي)
- ضعف الهيكل التنظيمي للجهة محل الرقابة.
- ضعف النزاهة والقيم الأخلاقية.
- على الألتزام بالقوانين واللوائح.
- ضعف في مجال توزيع السلطة والمسئولية لدى الجهة الخاضعة للرقابة.
- عدم اهتمام العاملين في الجهة محل التدقيق بنظام الرقابة الداخلي .

أثر تقدير المخاطر في التدقيق على جودة نتائج الأعما

1 **تقدير المخاطر في التدقيق Risk in Auditing Assessment**
يقصد بتقدير المخاطر في التدقيق اتخاذ المدقق لسلسلة من الإجراءات المتعلقة بتحديد دته في الوصول إلى تقدير مقبول ، والتعبير عنها بصورة وصفية Qualitative ومن ثم توظيف التقدير الوصفي للوصول إلى تقدير كمي Quantitative (نسبة مئوية). ولكي يقوم المدقق بتقدير المخاطر في التدقيق هناك سلسلة من الخطوات كما يراها Taylor & Glezen (1997: 188) وهي كما يأتي:

. تحديد المستوى المخطط للخطر الكلي للتدقيق ().
. تحديد فقرات وأرصدة القوائم المالية المراد إخضاعها للتدقيق.
. تحديد مخاطر الاكتشاف لكل رصيد أو فقرة من فقرات القوائم المالية من خلال:
: تحديد مستوى المخاط ().
ثانيا: تقدير

: تقدير مخاطر الرقابة لكل فقرة.
: استخدام الأنموذج الرياضي للمخاطر في التدقيق لتحديد المستوى المسموح به ().
وبقدر تعلق الأمر بتقدير التدقيق سيتم التركيز على هذا الجانب على النحو الوارد في سياق الفقرات الآتية :

- (1) تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق: يقصد بالمسئ للخطر الكلي للتدقيق، ذلك المستوى من المخاطر الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله أو يسمح بوجوده بعد جاز مهمة التدقيق، ويعبر Arens & Loebbecke (2000: 218) عن المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق بأنه "مقياس لمدى قبول المدقق بعد إتمام عملية التدقيق للتلاعب والتزوير المحتمل في القوائم المالية وإبداء رأي غير متحفظ بصدده.
- (2) تقدير المخاطر الموروثة: قضي عملية تقدير المخاطر الموروثة، معرفة العوامل المؤثرة والمسببة لهذا النوع من المخاطر بصورة فاعلة ودراستها مستوى تقديري لدرجة هذه المخاطر، ولهذا فإن هناك العديد من العوامل الرئيسية يتوجب على المدقق أخذها بنظر الاعتبار عند تقدير المخاطر الموروثة هي: (- 2008)

- () طبيعة الصناعة أو النشاط: تختلف المخاطر الموروثة لفقرات القوائم المالية من نشاط لآخر، وتعد المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء تكوين المعرفة بشأن نشاط الوحدة الاقتصادية والصناعة التي تعمل فيها مفيدة في تقدير أثر هذا العامل في المخاطر الموروثة.
- () نزاهة الإدارة ومعدل دوران الإدارة: وجود إدارة تفتقر للاستقامة أو مشكوك في نزاهتها، يدفع المدقق لأن يحدد مستوى منخفض للمخاطر الموروثة في التدقيق والعكس صحيح.
- () نتائج التدقيق السابقة: التحريفات والأخطاء المكتشفة من عمليات التدقيق في السنوات السابقة قد تتيح أمامها الفرصة للحدوث ثانية في السنة الحالية موضع التدقيق، وذلك بسبب أن العديد من أنواع التحريفات بطبيعتها متكررة الحدوث، وبناء عليه إذا اكتشف المدقق أثناء السنوات السابقة تحريفات مادية في بند ما من بنود البيانات المالية، فهذا يعني أن المخاطر الموروثة لهذا البند تكون عالية، ما لم يتوفر دليل بالضد يبين أن الإدارة قد تلافت أوجه القصور.
- () القابلية للتلاعب أو الاختلاس: يجب أن يكون المدقق يقظا إزاء المخاطر الناتجة عن التلاعب المحتمل في مواطن معينة والتي يسهل عندها اختلاس بعض الموجودات للاستخدام الشخصي، كتلك الموجودات المرغوبة وسهلة الحمل والتصرف في الأسواق مثل النقدية، وبعض بنود المخزون وعلى وجه الخصوص عند غياب إجراءات الرقابة عليها.
- (3) تقدير درجة المخاطر الموروثة: يتم تقدير درجة المخاطر الموروثة تقديرا وصفيا ثم تحويله إلى تقدير كمي في صورة نسبة مئوية.
- () التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة: تختلف المخاطر الموروثة من فقرة إلى أخرى من فقرات القوائم المالية باختلاف العوامل المؤثرة في وجودها وبدرجة تأثير تلك العوامل من تلك الفقرات، ويتطلب التقدير الوصفي لهذه المخاطر وتمهيدا للوصول إلى التقدير الكمي القيام بالآتي:
- تحديد فقرات القوائم المالية المراد تقدير مخاطرها الموروثة.
 - تحديد العوامل المؤثرة في تلك المخاطر لكل فقرة من فقرات القوائم المالية، وصياغتها في جدول يوضح تلك العوامل ويبين درجة تأثير كل عامل منها.
 - تحديد مستوى وصفي للمخاطر يتدرج من حد أقصى إلى حد أدنى، لمقابلة تأثير كل عامل في إحداث المخاطر، وفي هذا الجانب يمكن الاستناد إلى الاقتراح الذي قدمه المؤلفان Taylor & Glezen

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

(293 :1997) بأن يكون التدرج في مستوى المخاطر والنسب
المئوية التي يأخذها كل تدرج على النحو الآتي:

%100	
%80	درجة مخاطر عالية
%50	
%20	

2. التقدير الكمي للـ

وفي هذه المرحلة يمكن للمدقق ترجمة التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة، الذي حصل عليه في الخطوة السابقة إلى تقدير كمي لدرجة تلك المخاطر من خلال احتساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لنسب المخاطر الذي تأخذه تصورات المدقق لتأثيرات تلك العوامل " للصيغة الآتية: (المشهداني وهرمز، 1989: 168).

$$100 \times \left(\frac{\quad}{\quad} \right) = \quad$$

: المستويات الأربعة للمخاطر الموروثة (100% 80% 50% 20%).
: عدد تأثيرات العوامل في كل مستوى من مستويات المخاطر.

3 تقدير مخاطر الرقابة

وتعني قيام المدقق بعملية تقدير فشل الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصحيح ما قد يحدث من تلاعب وتزوير مادي في القوائم المالية في الوقت المناسب وحيث إن المدقق يهدف من تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق إلى جمع وتقويم أدلة الإثبات في التدقيق لتخفيض المخاطر في التدقيق، وتعزيز رأيه المهني حول ما إذا كانت القوائم المالية معروضة بعدالة ومن الجوانب الجوهرية كافة، (Glezen , 1997 : 256)

: إجراءات تقدير مخاطر نظام الرقابة الداخلية

تتم عملية دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها وفقاً للخطوات الآتية:
1. فهم عناصر هيكل نظام الرقابة الداخلية ومدى توافرها في النظام الخاضع للدراسة والتقويم .

2. جراء اختبارات الرقابة لتحديد مدى كفاية وملاءمة عناصر الرقابة الموجودة ودرجة الالتزام بها .
3. تقويم نتائج اختبارات وتحديد درجة فاعلية الرقابة الداخلية.
4. تحديد مستوى مخ

وسيتم تناول هذه الخطوات بإيجاز ضمن سياق الفقرات الآتية:
- فهم عناصر هيكل الرقابة الداخلية: يجب على المدقق عند تخطيط عملية التدقيق، الحصول على فهم لكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية بالدرجة التي تكفي لتخطيط عملية التدقيق، وذلك عن طريق القيام بإجراءات لفهم تصميم الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية التدقيق، وفيما إذا كانت هذه الأنشطة قد تم تطبيقها وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:

- * تحديد أنواع البيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء مهمة .
- * دراسة العوامل التي تؤثر في مخاطر وجود غش أو أخطاء مهمة .
- * تصميم اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات التدقيق التحليلي.

- وتوجد أنواع من الاختبارات، يمكن القيام بها لتقويم فاعلية تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية، وهذه الاختبارات تضم العديد من الإجراءات :

- * ويعني مناقشة الموظفين فيما يختص بأداء الوظيفة الرقابية.
- * الفحص المستندي: ويعني فحص بعض المستندات والتقارير، للتحقق من وجود رقابة تودى بواسطة الموظفين المنوط بهم القيام بالرقابة.
- * أي قيام المدقق بملاحظة أداء الوظيفة الرقابية بواسطة الموظفين.
- * قوائم الاستقصاء: لاستقصاء آراء الموظفين القائمين على العمليات المحاسبية والحسابية وذوي الذمم المالية والمخزنية.
- * إعادة الأداء: بمعنى قيام المدقق بأداء بعض جوانب الوظيفة الرقابية التي تمت تأديتها بواسطة الموظفين. (AICPA,1988:161) .

- تقويم اختبارات الرقابة وتحديد درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية: وتعني تحليل لوقوف على ما تؤشره نتائج تلك الاختبارات من جوانب القوة والضعف في الرقابة الداخلية المطبقة و عما إذا كانت كافية وتعمل بفاعلية خلال المدة المعنية بالتدقيق. وبعد قيام المدقق بعملية فهم عناصر الرقابة في النظام الخاضع للفحص، وإجراء اختبارات الرقابة وتقويم نتائجها وتوثيق ذلك، يكون بإمكانه بعد ذلك التعبير كميًا عن درجة فاعلية الرقابة الداخلية وذلك من خلال الآتي:

- * القيام بعملية استقصاء لنظام الرقابة الداخلية.

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

* تفرغ نتائج استقصاء الرقابة الداخلية الخاص بمجالات الرقابة المرتبطة بالفقرة المعنية بتقويم عناصر الرقابة الداخلية ذات الصلة بها في كشف يضم عناصر تلك الرقابة، وتقابلها إجابات(تأخذ صيغة نعم أو كلا) نتائج الاستقصاء والاختبارات، بحيث يستخدم المدقق حكمه المهني في إعطاء قيمة رقمية لكل إجابة، ونظرا" أهمية جوانب عناصر الرقابة الداخلية، فإن المدقق يعطي قيما" تلفة لتلك الإجابات حسب أهميتها من وجهة نظره مستعملا مدى معيناً من القيم () وقد يكون هذا 1 5 10 أو إلى أي نهاية للمدى يراها المدقق مناسبة، وبذلك تعد هذه القيم تعبيراً" عن الوزن النسبي لأهمية العنصر الرقابي.
* تحديد درجة فاعلية الرقابة الداخلية للمجال موضع الفحص من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مجموع القيم المعطاة لإجابات نقاط القوة ()} \times 100 = \text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية} = \text{مجموع القيم القياسية للمجال}$$

- تحديد مستوى مخاطر الرقابة: بعد أن يقوم المدقق بتحديد درجة فاعلية الرقابة الداخلية، يكون بإمكانه تحديد المستوى المقدر لمخاطر الرقابة على اعتبار أن هذه المخاطر دالة بمدى فاعلية الرقابة الداخلية، وبهذا يكون مستوى م عن النسبة المتممة لنسبة درجة فاعلية الرقابة الداخلية أي إن:
 $100\% - \text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية} =$

4 احتساب المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف
" عن تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي لفقرات القوائم المالية وتقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، يستطيع المدقق احتساب المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف باستخدام الأنموذج الرياضي للمخاطر في التدقيق، والذي قدمه AICPA في بيان معايير التدقيق (47) 1983 والذي يأخذ الصيغة الآتية :
(AICPA, 1983:20) :

$$\text{المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق} = \text{المخاطر الموروثة} \times \text{مخاطر الرقابة} \times \text{المسموح به لمخاطر الاكتشاف}$$

و عليه فإن:

مستوى المقبول للمخاطر في التدقيق

المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف =

x

وبهذا يستطيع المدقق استخدام هذه المعلومات التخطيطية لتحديد الحجم المناسب للعينات التدقيقية لأغراض الاختبارات الأساسية لاسيما إذا اقترن ذلك باستخدام الأساليب الإحصائية⁰

5 وسائل السيطرة على المخاطر في التدقيق

وهي تعني الأدوات التي يستند إليها المدقق لتخفيض حدة تأثير المخاطر، ولما كانت المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا ينشئها المدقق ولا تخضعان لسيطرته وتحكمه، فإن مسؤولية المدقق تجاه هذين النوعين من المخاطر تتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيهما وتقديرهما وأخذهما في الاعتبار عند تخطيط طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات الأساسية لجمع أدلة الإثبات، وكذلك تحديد مواطن المخاطر والتركيز عليها لتخفيض حدة تأثير هذه المخاطر، ويمكن أن يكون للمدقق دور في مساعدة الإدارة على تخفيض المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة مستقبلا من في الرقابة الداخلية وكما نصت الفقرة (26) من دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنه "على المدقق إبلاغ الإدارة كتابيا في صورة تقرير أو خطاب مكتوب بنقاط الضعف التي اكتشفها أثناء دراسته وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية". (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 10).

وأهم الوسائل التي يمكن أن تساعد المدقق في التحكم بمخاطر الاكتشاف وتخفيضها إلى مستوى مقبول وتسهم في الحد من الأثر السلبي للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة على القوائم المالية هي:

" استخدام سياسات وإجراءات للرقابة النوعية على جودة العمل التدقيقي

وتتضمن مجموعة من الضوابط والسياسات والإجراءات التي تصمم لتحسين أداء عملية التدقيق، ولضمان تأكيد معقول بأن العمل التدقيقي يؤدي بالجودة المطلوبة. ويذكر Glezen & Taylor (192: 1997) أن استخدام ضوابط الرقابة النوعية على جودة العمل التدقيقي، تعد أدوات مناسبة للتحكم في مخاطر الاكتشاف، هذا العنصر من مخاطر الاكتشاف ينشأ بسبب انخفاض جودة العمل التدقيقي والتي تتمثل مظاهره في:

- استخدام إجراءات تدقيق غير سليمة
- سوء تنفيذ إجراءات التدقيق
- سوء فهم وتفسير النتائج المستخلصة من إجراءات وإثباتات التدقيق
- تنفيذ إجراءات التدقيق في وقت غير مناسب
- ثانياً": استخدام أساليب العينات الإحصائية
- تنتج مخاطر استخدام أسلوب العينات-
- أن العينة المختارة التي تم فحصها لا تمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا جيدا،

وتزيد حدة هذه المخاطر عند اتباع العينات الحكمية، إذ إن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى هذا الأسلوب من العينات أهمها أن تحديد حجم العينة ومفرداتها تعد عملية شخصية تتم بناءً على الحكم والتقدير الشخصي للمدقق والذي يعتمد على خبرته وكفاءته دون الاستناد إلى أساليب موضوعية لتوفير للمدقق أو " لإثبات أن العينة المختارة كانت كافية وأنها ونتيجة لأوجه القصور والنقد الموجه لأسلوب العينات الحكمية، بدأ المدققون باستخدام الأسس العلمية في التدقيق الانتقائي، والمتمثلة باستخدام بعض أسس علم الإحصاء في التدقيق. (1998: 228)

" ذات الكفاية والكفاءة والتوقيت المناسب كأداة لضبط المخاطر

هناك تأثيراً " بين المخاطر في التدقيق وأدلة الإثبات، فمن ناحية تؤثر درجة المخاطر المقدرة للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة والمستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف والخطر الكلي للتدقيق في كمية ونوعية أدلة الإثبات المطلوب جمعها، ومن ناحية أخرى تعد عملية النجاح في تجميع الكم الكافي والنوعية الجيدة من أدلة الإثبات التدقيقية أداة فعالة وجوهرية لتخفيض مخاطر الاكتشاف ثم مخاطر الرأي التدقيقي غير المناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول وتسهم في تخفيض حدة تأثير كل من المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة على القوائم المالية. (توماس وهنكي، 1989: 314 136).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة بين كفاية وكفاءة أدلة الإثبات والثقة بها وبين المخاطر في التدقيق، ويلزم المدقق تجميع القدر الكافي والنوعية الجيدة من الأدلة والتي من شأنها تحقيق مساندة وتدعيم كاف لرأي المدقق، وتعمل على تخفيض مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن، ومن ثم تفادي تعرض المدقق للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة.

" استخدام الإجراءات التحليلية بصفتها أداة لضبط المخاط

يقصد بالإجراءات التحليلية تقييم المعلومات المالية وذلك عن طريق دراسة العلاقة المعقولة والمقبولة التي تظهر بين البيانات المالية والبيانات غير المالية والتي تشمل المقارنات الفعلية مع السجلا

بيقى :

(قياس وتقدير المخاطر في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)

يستند تنفيذ العمل التدقيقي على دراسة العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع المخاطر بغية تحقيق أهداف التدقيق. وتتكون المخاطر في التدقيق من ثلاث عناصر، وهي المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة. ويلاحظ أن هناك نسبة

ية النتائج

محددة للمخاطر الكلية لا تتجاوز 5% حددتها مكاتب التدقيق العالمية من خبرتها ومن البحوث التي تم عملها حيث إن هذه النسبة تعد معقولة، وقد يجوز أن تنخفض عندما يريد المدقق ثقة عالية إلى 3% 2% لكي يتم قبول القوائم المالية واعتبارها خالية من التلاعب والتزوير الجوهري بعد انتهاء عملية التدقيق هناك عدداً من العوامل التي يتوجب على المدقق أخذها بنظر الاعتبار لتحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق ومنها:

* حجم الشركة موضع التدقيق.

* شكل الملكية) .(

* طبيعة ومقدار

* حالة السيولة.

* طريقة الحصول على التمويل.

* طبيعة نشاط الشركة.

* نزاهة الإدارة.

1 تقدير درجة المخاطر الموروثة

لغرض الوصول إلى تقدير كمي لدرجة المخاطر الموروثة لحسابات الشركة يتوجب أولاً تحديد العوامل المؤثرة في تلك المخاطر لكل حساب وصياغتها في جدول يوضح تلك العوامل ويبين درجة تأثير كل عامل منها، وسوف يتم تحديد وصفي للمخاطر يتدرج من حد أقصى إلى حد أدنى لمقابلة درجة تأثير كل عامل في إحداث المخاطر، وسوف يكون التدرج في مستوى المخاطر والنسب المئوية التي يأخذها كل تدرج على النحو الآتي وكما تم تحديدها في الجانب النظري من هذا البحث:

100% .

درجة مخاطر عالية 80% .

50% .

20% .

2 تقدير درجة المخاطر الرقابية

تقدير درجة المخاطر الرقابية يتم من خلال فهم عناصر الرقابة الداخلية وإجراء اختبارات الرقابة وتقييم نتائجها من خلال قوائم استقصاء نظام الرقابة الداخلية ويتم تحديد قيم () قياسية نظراً لتفاوت أهمية جوانب عناصر الرقابة الداخلية تتراوح تلك القيم بين (1,3) ابة والتي تأخذ صيغة ()

ية النتائج

(()) حيث يتم استخدام الحكم المهني ومدى تأثير تلك الفقرة في رصيد الحساب خصوصا والقوائم المالية عموما حيث يأخذ الوزن (3) الأهمية الأكبر في تأثيره في الفقرات وهكذا الوزن (2) للتأثير المتوسط والوزن (1) التي يكون تأثيرها قليل . بالنظر لكبر حجم نشاط الشركة موضوع البحث وتعدد حساباتها، سيتم التركيز على تقدير درجة المخاطر للحسابات الآتية، والتي تعد من الحسابات المهمة وذات التأثير الفاعل في نشاط الشركة :

- 1 تقدير المخاطر للنقد.
- 2 تقدير المخاطر للمخزون.
- 3 تقدير المخاطر للعقود.
- 4 تقدير المخاطر للمشتريات.
- 5 تقدير المخاطر للمبيعات.

4 النقدية

* التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة :

حد أعلى للمخاطر 100 %	درجة عالية من 80 %	درجة من 50 %	حد أدنى من المخاطر 20 %
	↙	↙	↙
1- مدى تجاوب الإدارة لاتخاذ الوسائل العلاجية إزاء حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظمها. 2 تسلم النقد من قبل موظفين غير أمينين 3 الصرف من مبالغ المقبوضات النقدية . 4 إجراء مطابقات كشف المصرف شهريا . 5 السيطرة على 6 نزاهة الإدارة . 7 كفاءة الإدارة وموظفيها	↙	↙	↙
	3	3	1

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

$$100 \times \frac{(\times)}{\quad} = = (\quad) \text{التقدير الكمي للمخاطر}$$

حيث ان:
:

: المستويات الأربعة للمخاطر الموروثة (100% 80% 50% 20%).
: عدد تأثيرات العوامل في كل مستوى من مستويات المخاطر .

$$(\%20 \times 1) + (\%50 \times 3) + (\%80 \times 3) + (\%100 \times \quad) = (\times)$$

$$4.1 = 0,2 + 1,5 + 2,4 + \quad =$$

$$7 = 1 + 3 + 3 + \quad =$$

$$\% 59 = 100 \times \frac{4.1}{7} =$$

*تقدير درجة المخاطر الرقابية للنقد

		القياسية	إجراءات الرقابة الداخلية
		()	
2	3	3	1 هل أن أمين الصندوق أو المشرف على استلام النقد مستقل عن التسجيل في السجلات وإعداد الصكوك ؟
	3	3	2 هل تستعمل خزانة حديدية لحفظ النقود ؟
	2	2	3 هل يستخدم سجل محاسبة (16) للسيطرة على
	3	3	4 هل يتم حفظ وصولات القبض لدى موظف مسؤول غير أمين الصندوق؟
	1	1	5 هل تقوم لجنة مختصة بفحص وصولات القبض من حيث الطبع وتسلمها ؟
	2	2	6 هل يوجد حدا أعلى لحفظ المبالغ النقدية في الصندوق ؟
	2	2	7 هل يتم استخدام خزانة خاصة لحفظ مبالغ أخرى مثل الرواتب وسلف الثرية ؟
	2	2	8 هل تستلم الصكوك الواردة من شخص غير أمين
	1	1	9 هل يتم أعداد كشف بالصكوك الواردة تعطى نسخة منه إلى الحسابات المالية ؟
	3	3	10 هل يتم مسك أمين الصندوق سجل المقبوضات والنفقات النقدية ؟
	3	3	11 هل يتم جرد النقدية بشكل مفاجئ ؟
	3	3	12 هل يجري مطابقة دورية بين سجل أمين الصندوق
	3	3	13 هل يقوم أمين الصندوق بالإيداع يوميا ؟
	3	3	14 في حالة وجود فروع هل تقوم بإيداع المبالغ في حسابات غير قابلة للسحب ؟
	1	1	15 هل يتم إعطاء أجازة إجبارية لأمين الصندوق والتامين ضد خيانة الأمانة ؟

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

2	2	16 هل توجد تعليمات تمنع استخدام المقبوضات لدفع الأجرور النقدية او الصكوك الشخصية ؟
3	3	17 هل يتم الاحتفاظ بالصكوك البطالة ؟
3	3	18 هل يتم متابعة حساب الصكوك برسم التحصيل بصورة دورية ؟
3	3	19 هل يتم مطابقة قسانم إيداع مع سجل يومي
3	3	20 هل يتم فحص حسابات المصرف واخذ توافيق المخولين
2	2	21 هل يتم تنظيم قيد عند تحويل المبالغ من حساب جاري
2	2	22 هل يتم مطابقة كشف المصرف من شخص لا علاقة له بتحليل حساب المصرف أو أعداد الصكوك ؟
11	42	53

درجة فاعلية الرقابة الداخلية = $\frac{\text{مجموع القيم المعطاة}}{\text{مجموع القيم القياسية}} \times 100$ [()]

$$\% 79 = 100 \times \frac{42}{53} =$$

$$\% 21 = \% 79 - \% 100 =$$

المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف = $\frac{\text{المستوى المقبول لمخاطر التدقيق}}{100 \times}$

المستوى المقبول لمخاطر التدقيق حسب الحكم المهني = 5%

$$\% 40 = \frac{\% 5}{\% 12,39} = \frac{\% 5}{\% 21 \times \% 59} =$$

نسبة التدقيق التفصيلي = $\% 60 = \% 40 - \% 100$

2

* تقدير درجة المخاطر الموروثة

تحدد العوامل المؤثرة في تلك المخاطر وصياغتها في جدول يوضح تلك العوامل
ويبين درجة تأثير كل عامل منها يتدرج
* التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة .

حد أدنى من المخاطر %20	درجة متوسطة من المخاطر %50	درجة عالية من المخاطر %80	حد أعلى للمخاطر %100	
				<ul style="list-style-type: none"> - مدى صلاحية المخزون للتجهيز (صلاحية (- مواعيد توزيع المخزون (رش المبيدات). - توقيتات تجهيز المخزون (تجهيز الأسمدة). - درجة خضوع المخزون للتقادم والتطور - التلاعب والتزوير المكتشف في السنوات -- مدى تجاوب الإدارة لاتخاذ الوسائل العلاجية إزاء حالات التلاعب والتزوير والسرقات ومعالجة جوانب الضعف في نظمها. -- تكرار حدوث معاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتعلق بالمخزون لأنها تمثل فروعاً - - مدى صعوبة تقييم المخزون - وجود تغيرات في السياسات المحاسبية . - قابلية المخزون للسرقة او الاختلاس . - قابلية المخزون للتلف - - نزاهة الإدارة - كفاءة الإدارة وموظفيها
4	3	4	4	

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

$$\bullet \text{ التقدير الكمي للمخاطر الموروثة} \\ 100 \times \frac{(\times)}{100} =$$

حيث :
:

: المستويات الأربعة للمخاطر الم (100 % 80 % 50 % 20 %) .

: عدد تأثيرات العوامل في كل مستوى منه مستويات المخاطر .

$$(\%20 \times 4) + (\%50 \times 3) + (\%80 \times 4) + (\%100 \times 4) = (\times)$$

$$9,5 =$$

$$15 = 4 + 3 + 4 + 4 =$$

$$\% 63 = 100 \times \frac{9,5}{15} = /$$

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

● تقدير درجة المخاطر الرقابية للمخزون

نتائج الاستقصاء واختبارات		القيم القياسية ()	
	3	3	- هل يتم تنظيم مستندات استلام او صرف مخزني لكل عملية وعند وقوع العملية مباشرة؟
	2	2	- هل أن الصرف من المخازن لا يتم إلا بعد تقديم طلب من القسم الخاص بتصديق مدير المخازن أو الشخص المسؤول؟
	3	3	- هل يتم إجراء المطابقة الدورية بين بطاقات الصنف في المخازن طاقات قسم الحسابات المخزنية؟
	3	3	- هل تشمل سجلات الحسابات المخزنية كافة مخازن الشركة؟
2		2	- هل تقوم إدارة المخازن باعداد تقارير عن المواد الراكدة والمواد
1		1	
	3	3	- هل يوجد نظام لشطب المواد التالفة؟
	2	2	- هل يتم جرد كافة المواد المخزنية؟
1		1	- هل ان المشاركين في الجرد ليس لهم علاقة بالحيازة المخزنية والسجلات المخزنية؟
1		2	- هل يوجد تعليمات واضحة لعملية الجرد؟
		1	- هل أن كافة المواد المخزنية مسعرة؟
	3	3	- هل يتم فصل المواد المستعملة والقديمة وعدم خزنها مع المواد الجديدة؟
	3	3	- هل يتم تدقيق قوائم الجرد من التدقيق الداخلي؟
3		3	- هل يتم إجراء مطابقة بين نتائج الجرد والسجلات المخزنية والمالية؟
	3	3	- هل توجد وسائل حماية كافية للمخازن؟
	3	3	- مستندات الصادر والوارد المخزني مطبوعة ومتسلسلة مسيطر عليها؟
	3	3	- هل يتم توزيع نسخ مستند الصادر المخزني على الأقسام ذات
11	39	50	

مجموع القيم لإجابات نقاط القوة ()

$$\text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية} = \frac{\text{مجموع القيم لإجابات نقاط القوة}}{\text{مجموع القيم القياسية للمجال}} \times 100\%$$

$$= \frac{39}{50} \times 100 = 78\%$$

$$= 100\% - 78\% = 22\%$$

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق

$$\%100 \times \frac{\text{المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف}}{\text{المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق}} = \text{النتائج}$$

$$\%36 = \%100 \times \frac{\%5}{\%13,86} = \frac{\%5}{\%22 \times \%63} =$$

نسبة التدقيق التفصيلي = 100% - 36% = 64%

3

*تقدير درجة المخاطر الموروثة
التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة

حد ادنى من المخاطر %20	درجة متوسطة من المخاطر %50	درجة عالية من %80	حد اعلى للمخاطر %100	
		✓ ✓ ✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> - وجود دائرة العقود وفقا لقانون التعاقدات الحكومية (87) 2004 . - الملاك محدد وفقا لما هو مقرر ومن من الفنيين والماليين والقانونيين . - وجود أوامر إدارية بتحديد واجبات وصلاحيات دائرة العقود وتقسيم الأعمال . - وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع . - تأييد الاحتياج الفعلي للمواد المطلوبة وسلامة أسلوب التحديد وتحديد الحاجة من القسم المختص. - اج الاحتياج ضمن الخطة الاستراتيجية
	2	3	1	

$$=(\%20 \times 1) + (\%50 \times 2) + (\%80 \times 3) + (\%100 \times 1) = (\times)$$

$$4,6 = 0,2 + 1 + 2,4 + 1 =$$

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

$$\% 76,6 = 100 \times \frac{4,6}{6} =$$

*تقدير مخاطر الرقابة للعقود

نتائج الاستقصاء واختبارات	القيم القياسية ()	
3	3	1 وجود التخصيصات المالية لازمة
1	1	2 وجود إجراءات مكتوبة لاستلام العطاءات والالتزام بها .
2	2	3 التقيد بالمدة الزمنية لاستلام العطاءات .
3	3	4 وجود أوامر تحريرية بتشكيل لجنة فتح العطاءات ومراعاة عد القانونية المقررة بشأن عملها .
3	3	5 وجود أوامر تحريرية بتشكيل لجنة تحليل العطاءات ومراعاة القواعد القانونية المقررة بشأن عملها .
3	3	6 وجود محاضر لجنة التحليل ومدى الإشارة إلى المواصفات التي تضمنها العطاء وتوافقها مع المواصفات المعلنة.
3	3	7 اتخاذ قرار الإحالة من قبل الشخص المخول وتوافقه مع قرار لجنة التحليل .
3	3	8
2	2	9 حصول موافقة اللجنة المركزية للعقود وحسب متطلبات التعاقد
2	2	10 حصول موافقة اللجنة العليا للعقود وحسب متطلبات التعاقد
3	3	11- وجود عقد أصولي موقع من الطرفين وملف متكامل بكافة أوليات العقد والتنفيذ والملاحق لدى دائرة العقود أو التشكيل
2	2	12 توقيع العقد وحسب الصلاحيات المقررة .
2	2	13 أشراك القسم القانوني في قسم تنظيم العقود .
2	2	14 التغييرات التي تجري على العقود ()
3	2	بعد إبرامها تتم في الحالات الضرورية وحسب الصلاحيات .
13	24	15 المدة الزمنية بين تواريخ (طلب الحاجة ، أقرار الحالة ، توقيع (.
	37	

$$\% 65 = 100 \times \frac{24}{37} =$$

فاعلية الرقابة الداخلية

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

$$\frac{(\%20 \times 3) + (\%50 \times 5) + (\%80 \times 1)}{9} =$$

$$= 100 \times \frac{3,9}{9} =$$

$$\%43$$

• تقدير مخاطر الرقابة للمشتريات

نتائج الاستقصاء واختبارات	القيم القياسية ()	
3	3	1 هل يتم فتح الاعتمادات المستندية حل توقيع العقود .
3	3	2 وجود متابعة المجهز لتنفيذ إرسال المواد في أوقاتها.
3	3	3 هل تنظم العقود المحاسبية أولاً بأول عند فتح الاعتمادات المستندية .
3	3	4 هل يتم غلق حساب الاعتمادات المستندية أول بأول
3	3	5 هل يتم فحص المواد (فيزياويا وكيمياويا) إدخالها المخازن .
3	3	6 هل يتم مطابقة المواصفات والكميات للشحنات
3	3	7 هل يتم إدخال المواد المخازن بعد الانتهاء من الفحوصات المختبرية ومطابقة المواصفات والكميات ؟
3	3	8 هل يتم تنظيم محاضر بالفحص والاستلام ؟
2	2	9 هل يتم الفحص والاستلام بحضور ممثل الشركة المجهزة ؟
3	3	10 هل يتم التامين على المواد لدى شركة تامين عراقية ؟
3	3	11 هل يتم إطلاق المبالغ حال استلام مستندات الشحن ؟
2	2	12- هل يتم مسك سجلات بالمواد غير المطابقة أو التالفة ومن أشخاص مستقلين عن أمناء المخازن وموظفي
3	3	13 هل توجد وحدة محاسبة التكاليف ؟
3	3	14 هل يتم احتساب كلفة المواد المستوردة على

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

الكلفة الكلية للاعتمادات المستندية .			
2	2	2	15 هل يتم الشراء الداخلي عن طريق المناقصات العامة
	2	2	16 هل يتم الشراء الداخلي عن طريق الدعوة المباشرة ؟
2		2	17 هل يتم فصل المشتريات النقدية عن المشتريات
	3	3	18 هل يتم التسجيل أول بأول ؟
2		2	19 هل يتم الشراء وفق أوامر الشراء وتأييد الأرصدة في
2		2	20 هل يتم الشراء وفق خطة سنوية مبنية على أساس الاحتياج الفعلي ؟
	3	3	21 هل يتم مسك سجل أستاذ مساعد للمجهزين ؟
19	37	56	

$$100 \times \frac{\text{مجموع القيم المعطاة لإجابات نقاط القوة ()}}{\text{مجموع القيم القياسية للمجال}} = \text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية}$$

$$100 \times \frac{37}{56} = 66\%$$

$$100\% - 66\% = 34\%$$

$$100\% \times \frac{\text{المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق}}{\text{المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف}} = 34\%$$

$$33\% = \frac{5\%}{15\%} = \frac{5\%}{43\% \times 34\%}$$

$$67\% = 100\% - 33\%$$

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

5 المبيعات
* التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة للمبيعات

حد أدنى من المخاطر %20	درجة متوسطة من المخاطر %50	درجة عالية من %80	%100	
↙		↙		1 طبيعة نشاط الشركة وعدد أنواع الإيرادات . 2- هل راعت الشركة الفصل بين أنواع الإيرادات من خلال أتباع الأسس والقواعد 3 التسجيل في السجلات بعد تحقق الإيراد 4 حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظمها . 5 هل راعت الشركة التفرقة بين الإيرادات الرأسمالية وإيراد النشاط الاعتيادي . 6 هل طبيعة المبيعات تصاحبها مردودات مبيعات
3	1	2		

$$100 \times \frac{(\times)}{(\quad)} =$$

$$(\%20 \times 3) + (\%50 \times 1) + (\%80 \times 2) + (\%100 \times \quad) = (\times)$$

$$2,7 = 0,6 + 0,5 + 1,6 + =$$

$$\%45 = 100 \times \frac{2,7}{6} =$$

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

* تقدير مخاطر الرقابة للمبيعات

		القيم القياسية ()	
	3	3	1 هل أن قوائم المبيعات مسيطر عليها بموجب سجل (16) . 2 هل يوجد فصل بين الوظائف التالية : • أعداد قوائم المبيعات . • التحصيل . • • بيع .
	3	3	
	3	3	
	3	3	
	2	2	
3		3	3 هل توجد لدى المنشأة سياسة واضحة لأسعار وشروط البيع ؟
	2	2	4 هل تدقق قوائم البيع حسابيا قبل إصدارها ؟
	2	2	5 هل توجد جهة مسؤولة عن تحديد البضائع التالفة
	2	2	
	2	2	6 هل تمسك المنشأة يومية مستقلة للمبيعات الآجلة
	2	2	7 هل هناك رقابة فعالة على المبيعات الآتية : • المبيعات الم • مبيعات الموجودات الثابتة . • مبيعات المواد المستهلكة . • المبيعات النقدية .
	3	3	8 هل تجري المطابقة بين قوائم المبيعات اليومية وسجل
	3	3	9 هل يتم معرفة رصيد المواد المخزنية في وقت الموافقة وتنظيم قوائم المبيعات ؟
17	21	38	

مجموع القيم المعطاة لإجابات نقاط القوة ()

100×

فاعلية الرقابة الداخلية للمبيعات = $\frac{\text{مجموع القيم المعطاة لإجابات نقاط القوة}}{\text{مجموع القيم القياسية للمجال}}$

$$21$$

$$\%55 = 100 \times \frac{38}{55} =$$

$$\%45 = \%55 - \%100 =$$

المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق

$$\%100 \times \frac{\%5}{\%20,25} = \frac{\%5}{\%45 \times \%45} =$$

$$\%24,7 = \frac{\%5}{\%20,25} = \frac{\%5}{\%45 \times \%45} =$$

نسبة التدقيق التفصيلي = $\%100 - \%24,7 = \%75,3$

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في تقدير المخاطر في التدقيق، نلاحظ أن احتمالات حصول الخطأ أو الغش والتلاعب والتزوير في فقرة العقود كانت عالية " ولكي يتمكن المدقق من إعطاء رأي سليم وعادل في القوائم المالية يحتاج المدقق إلى 81% من التدقيق التفصيلي لذلك الحساب، ثم تليها فقرة المبيعات حيث يحتاج المدقق لتدقيق تلك الـ 75% من التدقيق التفصيلي لذلك الحساب، ثم تليها فقرة المشتريات حيث يحتاج المدقق لتدقيق تلك الفقرة إلى نسبة 67% من التدقيق التفصيلي لذلك الحساب، ثم تليها فقرة المخزون حيث يحتاج المدقق لتدقيق تلك الفقرة إلى نسبة حوالي 64% من التدقيق التفصيلي لذلك الحساب، وأخيرا فإن فقرة النقد يحتاج فيها المدقق إلى نسبة حوالي 60% من التدقيق التفصيلي.

مما سبق يمكن القول بان النتائج التي تم التوصل لها تثبت فرضية البحث القائلة (أن دراسة وتقدير أنواع المخاطر في التدقيق وتحليل العوامل المؤثرة فيها تساهم في تعزيز كفاءة وفاعلية عملية التدقيق) فعند قيام المدقق بالتخطيط لعملية التدقيق عليه أن يدرك المجالات التي ترتفع فيها مخاطر ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب والتزوير في القوائم المالية، وان يتخذ قرارات رشيدة بشأن حجم العينات ومدى وطبيعة إجراءات التدقيق وتوقيت تنفيذها لتناسب درجات المخاطر المحيطة بقرارات القوائم المالية، فضلا عن تحديد المجالات التي تتطلب فحصا إضافيا للوصول إلى قناعة إثباتية بصحتها. وعندما يصل المدقق إلى مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق حيث يقوم بصياغة خطة وبرنامج التدقيق في ضوء تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا

ستؤدي إلى توجيه عملية تنفيذ إجراءات التدقيق بشكل سليم طالما انه تم تحديد المجالات التي توجه إليها إجراءات التدقيق وتم تحديد مدى وطبيعة تلك الإجراءات وتوقيت تنفيذها لتناسب درجات المخاطر المحيطة بالقوائم المالية.

ستنتاجات والتوصيات

اعتمادا على المناقشات والتحليلات التي تضمنها الجانب النظري، وعلى تحليل البيانات المرتبطة بالجانب الميداني خلص هذا البحث إلى العديد من الاستنتاجات سيتم في هذا المبحث عرضها بشكل مقتضب على اعتبار أن النتائج التفصيلية بين طيات البحث ومن هذه الاستنتاجات:

1 أصبحت المخاطر في التدقيق أمرا واقعا يهدد نتائج الأعمال، ويعد التعرف عليها وتقديرها أمرا بالغ الأهمية في مساعدة المدقق في تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي بشكل أكثر كفاءة مما يمكن المدقق من الوصول إلى نتائج أكثر منطقية ثم تحقيق الهدف المتمثل بإبداء الرأي المهني المحايد)

2 يعتمد قرار المدقق في تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق على دراسة وتحليل مجموعة من العوامل تعد مفيدة في هذا المجال تتمثل في: حجم الشركة وطبيعة عملها، وشكل الملكية، وطبيعة ومقدار المطلوبات، وأرباح وخسائر السنوات السابقة، وطريقة الحصول على التمويل، وكفاءة ونزاهة الإدارة.

3 يعتمد وصول المدقق إلى تقدير سليم للمخاطر الموروثة على دراسة وتحليل : طبيعة نشاط الشركة، ونتائج التدقيق للسنوات السابقة، والتكليف المستمر بمهمة التدقيق والتكليف لأول مرة، والمعاملات غير الروتينية، ودرجة الاجتهاد المطلوبة لإعداد القوائم المالية)

4 المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا تخضعان لسيطرة وتحكم المدقق نظرا لأنها من مسؤولية الشركة، ولذا فان مسؤوليته تجاهها تتمثل في دراسة وتحليل ثرة فيها وتقدير درجاتها بغية وضع خطة رصينة من شأنها تخفيض حدة تأثيرهما في القوائم المالية، فضلا عن تبصير الإدارة بالأسباب المنشئة لهما وإسداء النصح لها لتتخذ التدابير العلاجية اللازمة.

5 على عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، فإن مخاطر الاكتشاف تخضع لتحكم وسيطرة المدقق لكونه مسؤولا عن هذا النوع من المخاطر، حيث ترتبط مخاطر الاكتشاف بأسلوب عمل المدقق وكفاءته ومنهجه في أداء عمله، وإن المدقق مسؤول أيضا عن الأخطاء المادية التي تؤثر في صحة البيانات المالية)

6 يتم قياس المخاطر الموروثة عن طريق التقدير الكمي لدرجة المخاطر في القوائم المالية، ويتم قياس مخاطر الرقابة عن طريق تقييم نتائج اختبارات الرقابة، وكلاهما يعتمد على الحكم الشخصي للمدقق وخبرته في العمل التدقيقي أما مخاطر الاكتشاف فيتم تقديرها عن طريق استخدام الأنموذج الرياضي للمخاطر في التدقيق الذي يتطلب استخدامه تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق للوصول إلى المستوى المسموح به لمخاطر

7 تبقى دوما بعض مخاطر الاكتشاف، إذ انه من الصعب على المدقق تخفيض هذا النوع من المخاطر إلى الصفر بسبب وجود محددات تقترن بالعمل التدقيقي، ولهذا يجب أن يفهم بان المدقق في رأيه يبين تأكيدا " وليس حاسما" أو مطلقا" على أن القوائم المالية خالية من الأخطاء والتلاعب والتزوير المادي.

ثانياً: التوصيات

1. لكي يقوم المدقق بتحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق ثم إبداء رأي فني محايد بشأن مدى عدالة وصدق القوائم المالية، عليه أن يقوم بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في ذلك المستوى من الخطر بغية تقدير درجاتها لما لها من أهمية في تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق.
2. ينبغي على المدقق أن يستند في تقديره لمخاطر الرقابة أن يقوم بدراسة وفهم عناصر الرقابة الداخلية الموجودة وإجراء الاختبارات والفحوصات لتقدير كفاءتها في منع أو اكتشاف وتصحيح الانحرافات في القوائم المالية ودرجة الالتزام بها واستمرارية تطبيقها ثم تقويم نتائج اختبارات الرقابة وصولاً إلى درجة من الثقة للاعتماد على الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها
3. ينبغي على المدقق أن يستند في تقديره للمخاطر الموروثة على أسلوب منطقي يقوم على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها للحد من أثره السلبي في القوائم المالية وصولاً إلى تقدير سليم لها.
4. تطبيق دليل التدقيق المرقم (4) الخاص بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، الفقرات (5 6 7 8 9) الخاصة بمخاطر التدقيق والصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية 0
5. التمسك بمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً وبقواعد السلوك المهني والمحافظة على الاستقلالية وبذل العناية المهنية الكافية.

6. السعي للحصول على الإثباتات التدقيقية ذات الكفاية والكفاءة ومن مصادر مختلفة والتي من شأنها تحقيق القناعة الإثباتية وتوفير تدعيم ومساندة كافية للرأي التدقيقي في القوائم المالية.

7. تدعيم دور المنظمات المهنية و نقابة المحاسبين والمدققين في التحقق من جودة أداء اعمال المدققين والالتزام بالسعي المستمر نحو تطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في أنجاز أعمالهم ووضع برامج لتحسين مستوى أدائهم المهني.

المصادر العربية

- 1 ديوان الرقابة المالية، ” دليل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية “ مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000، دليل تدقيق رقم (4) : ”دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية“
- 2 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ” المبادئ الأساسية للتدقيق “ بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد. UNCTAD) - 2001.
- 3 توماس، وليم وهنكي، امرسون، ” المراجعة بين النظرية والتطبيق ” تعريب . كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، : 1989.
- 4 لطفي، أمين السيد أحمد، ” المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار ” ر النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 5 المشهداني، محمود حسن، أمير حنا هرمز، ” الإحصاء ” دار الكتب للطباعة 1989.

المصادر الأجنبية

- 1-Auditing Practices Board (APB” (Revision of Auditing Standards and Guidelines-Part 3”, SAS No.300: Risk Assessment, Accountancy, October, 1993.
- 2-American Institute of Public Accountants (AICPA” (Audit and Accounting Guide: Audit Sampling”, AICPA, New York, 1983.
- 3-Arens, Alvin A & James K. Loebbecke, “Auditing An Integrated Approach”, 7th ed., Prentice Hall Inc., New Jersey, 1997.
- 4-Taylor, Donald H. & G. William Glezen” Auditing An Assertions Approach”, 7th ed., John Wiley & Sons, New York, 1997.
- 5-International Federation of Accountants (IFAC” (Hand Book: Technical Pronouncements”, IFAC, New York, 1999.

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج

= |مخاطر المراجعة ومكوناتها

<http://www.icct.com.ly/paper.htm>

المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين .

- <http://www.gccao.org/files/f3.pp>

جودة الاداء المهني في دول .

The documentary checking on the risks and the impact of the

quality and the credibility of the results

(A Case Study in the General Company for Agricultural

Supplies)

M. D. Nadhim Shaalan Jabbar / College of Economics &

Business management / University of Qadisiya

Abstract

With the increasingly development become a risk audit something threatens the findings of the auditor so necessitated a study of these risks and factors influencing them through the identification , assessment of levels , probable and take them into account when planning and implementation of audit procedures that impact, so it should be identified effectively and study the factors affecting them in order to estimate the degree of risk and to identify on areas with high and taking the estimated levels in mind and take everything that would reduce their impact on the financial statements and then minimize the risk of the audit opinion which is not suitable to the lowest level possible and acceptable, because the view point the auditors are an important and dangerous and has influence in many fields , At the light take positions and make decisions, that this should be of opinion with a level of quality to meet the requirements of users of financial statements, to identify those risks and appreciation is something important to enhance the

effectiveness of performance and reach logical conclusions and the level of quality, so it can be summarized research problem there is a risk audit affect the quality of results and lack of attention to assessment of those risks, and building on it, this research aims to study and identify the risks of the audit form in which it contributes to build a systematic process and the peaceful process in line with the standards of quality performance through the use of many of the measures and means to get to the quality of the performance of professional

نى للعلوم الإدارية والإقتصادية.....مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الاداء
ية النتائج